

- 20- تؤكد ضرورة مواصلة تنفيذ بروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية المؤرخ 29 نيسان/ أبريل 1994 الوارد في المرفق الخامس للاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة الموقع في واشنطن العاصمة في 28 أيلول/ سبتمبر 1995، بما في ذلك ما يتعلق بالتحويل الكامل والفوري والمنظم لإيرادات الضرائب غير المباشرة المستحقة للفلسطينيين؛
- 21- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار يتضمن:
- (أ) تقييم للمساعدة التي تلقاها الشعب الفلسطيني فعلياً؛
- (ب) تقييم للاحتياجات التي لم تلب بعد والمقترحات المحددة لتلبيتها على نحو فعال؛
- 22- تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها السادسة والستين البند الفرعي المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني".

## وثيقة رقم 290:

### بيان منظمة المؤتمر الإسلامي الذي وُزِعَ في الأمم المتحدة في نيويورك حول أنشطة الاستيطان الإسرائيلية<sup>290</sup>

17 كانون الأول/ ديسمبر 2010

تعرب مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي عن قلقها البالغ إزاء الوضع الحرج في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة للسياسات الإسرائيلية المستمرة وممارساتها غير القانونية. وفي هذا الصدد، تدين مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي بشدة استمرار أنشطة الاستيطان من جانب إسرائيل السلطة المحتلة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها تلك الأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية، والتي تمثل خرقاً لالتزاماتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في يوليو 2004.

وتؤكد مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي بأن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية تقوض بشكل خطير الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى استئناف المفاوضات بين الجانبين وتسريع عملية السلام. وتأسف المجموعة أن إسرائيل، كونها السلطة المحتلة، مستمرة في تنفيذ هذه التدابير غير القانونية في ازدياد صارخ لإجماع المجتمع الدولي حول دعوته إلى تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك "النمو الطبيعي" المزعوم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتدين مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي تكتيف إسرائيل للأنشطة الاستيطانية، وخاصة داخل وحول القدس الشرقية المحتلة، في تحد للمطالب العالمية المتكررة لوقف هذه الأعمال غير المشروعة.

وتدين مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي أيضاً جميع التدابير الإسرائيلية غير القانونية الأخرى الهادفة إلى تغيير التركيبة الديموغرافية وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وترى أن هذه التدابير ليس لها صلاحية قانونية. كما تدين المجموعة في جملة أمور استمرار إسرائيل في بناء الجدار ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية وهدم المنازل وطرده العائلات

الفلسطينية وإلغاء حقوق الإقامة للفلسطينيين، ولا سيما في القدس الشرقية، فضلاً عن الحفريات الجارية قرب وتحت المسجد الأقصى في مجمع الحرم الشريف. وتشجب المجموعة كذلك استمرار السلطة المحتلة في إغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية وفرض قيود شديدة على الحركة التي عزلت المدينة المقدسة عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتؤكد مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي من جديد أن القدس الشريف، التي هي القضية المركزية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وجميع الأمة الإسلامية، لا تزال جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967 بصفة غير قانونية. وقد رفض المجتمع الدولي، ولا يزال يرفض، الاعتراف باحتلالها. وعليه، تدعو مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي المجتمع الدولي إلى التحرك العاجل لإجبار إسرائيل، بوصفها السلطة المحتلة، لكي تكف فوراً عن أعمالها غير القانونية وتلك التدابير، والكف عن استمرارها في العبث بها أو محاولاتها لتغيير المواقع الدينية الفلسطينية أو المعالم التراثية، وخصوصاً داخل وحول القدس الشرقية المحتلة.

كما تؤكد مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي أن حملة الاستيطان الإسرائيلية غير المشروعة لا تزال عقبة رئيسية في طريق السلام، وتقوض كل الجهود الدولية والإقليمية، بما في ذلك تلك التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية واللجنة الرباعية ككل وجامعة الدول العربية فضلاً عن تلك التي يقوم بها باقي المجتمع الدولي لدفع عملية السلام. فمثل هذه الأعمال تثير تساؤلات خطيرة بشأن التزام إسرائيل المزعوم بعملية السلام على أساس حل الدولتين على أساس حدود 4 يونيو 1967، وتأكيد المجموعة ازدياد إسرائيل الصارخ للقانون والشروط المرجعية المتفق عليها ومبادئ عملية السلام. وعلاوة على ذلك فإن هذه السياسة العدائية وغير القانونية تدمر آمال تحقيق حل الدولتين لأنها حيث تسبب ضرراً بالغاً للوضع على الأرض، ما يمس بسلامة ووحدة الأراضي الفلسطينية وبقائها، ويهدد بزيادة زعزعة استقرار المنطقة ويهدد السلام والأمن الدوليين.

إن مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي تجدد مطالبها بأن تتقيد إسرائيل، السلطة المحتلة، بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، وخرطة طريق اللجنة الرباعية. لذلك، ينبغي على السلطة المحتلة أن توقف تماماً وعلى الفور جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها تلك التي في القدس الشرقية. كما يجب على الإجماع الدولي في هذا الشأن أن يظل متمسكاً وأن لا يتزعزع. كما ينبغي على المجتمع الدولي أن يبذل كافة الجهود للاضطلاع بمسؤولياته في هذا الصدد، بما في ذلك مجلس الأمن والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، لوضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب وإجبارها على التقيد بجميع التزاماتها القانونية.

إن مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي تؤكد دعمها لتحقيق حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حدود ما قبل 1967 وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والشروط المرجعية لمؤتمر مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخرطة طريق اللجنة الرباعية. لذلك، تؤكد المجموعة مجدداً دعواتها الثابتة إلى إنهاء كامل للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية التي بدأت في 1967 وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة



للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية في دولته المستقلة فلسطين والقدس الشريف كعاصمة لها.

وتقرر مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي أن تبقى على علم بهذه المسألة ومتابعة لها.

## وثيقة رقم 291:

كلمة عضو اللجنة الفلسطينية العليا لمتابعة ملف مخيم نهر البارد أركان بدر حول معاناة المخيم، وإعادة إعمار<sup>291</sup>

18 كانون الأول/ ديسمبر 2010

أطلق أمين السر الدوري للفصائل وعضو اللجنة الفلسطينية العليا لمتابعة ملف مخيم نهر البارد أبو لؤي أركان اليوم السبت، صرخة باسم أهالي مخيم نهر البارد، لقادة الدول العربية والدول الأوروبية والمجتمع الدولي بأسره، للعمل على توفير الأموال الكافية لإعمار المخيم والتعويض على العائلات والتجار وأصحاب السيارات التي أحرقت نتيجة الحرب. جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده الفصائل واللجان الشعبية الفلسطينية في مركز الرئيس رشيد كرامي الثقافي في مدينة طرابلس شمال لبنان، حضره ممثلو الأحزاب اللبنانية وشخصيات سياسية وثقافية واجتماعية لبنانية وفلسطينية.

وقال أركان خلال المؤتمر "ثلاثة أعوام وسبعة شهور مضت على مأساة المخيم ونزوح أبنائه وتشريدهم وإقامتهم في وحدات حديدية ومخازن ومستودعات وتجمعات لا تصلح لحياة آدمية ولا يقدر على تحملها بشر في أيام الصقيع والعواصف التي يشهدها لبنان".

وأكد، أن نزوح أهالي المخيم "تحول من مؤقت إلى دائم، وأن العودة لم تتحقق لأي من العائلات، وأن الدول المانحة لم تلتزم بما تعهدت به في مؤتمر فيينا لتوفير الأموال المطلوبة للإعمار، وخطة الطوارئ التي أعلنتها "الأونروا" تتعثر في الاستشفاء وبرنامج الإيجارات وهدر أموال الإعمار".

وقال أركان "إن معاناة النازحين من أبناء المخيم لم تعد تطاق، مطالباً المجتمع الدولي التدخل وتحمل مسؤولياته لوضع حد لمأساة أكثر من أربعين ألف لاجئ فلسطيني، مطالباً الحكومة اللبنانية باتخاذ قرار سياسي لإنهاء مأساة أبناء المخيم تنفيذاً للبيان الوزاري وترجمة لوعود الحكومات اللبنانية لنازحي المخيم بأن النزوح مؤقت والعودة مؤكدة والإعمار محتم".

وحدد مطالب أهالي نهر البارد بـ"العمل على توفير الأموال اللازمة لإعادة إعمار المخيم بقسميه القديم والجديد والتعويض على العائلات والتجار من خلال تضافر الجهود مع "الأونروا" لأن الأموال المتوفرة لا تكفي داعياً لعقد مؤتمر دولي ثانٍ على غرار مؤتمر فيينا".

كما طالب بإعادة إعمار وترميم الجزء الجديد من المخيم باعتباره التزاماً من الحكومة والتعويض على العائلات التي قامت بترميم وإعمار بيوتها على نفقتها، خاصة وأن المبلغ المرصود لذلك في مؤتمر فيينا (122 مليون دولار) لم يقدم منه شيء، في حين جرى تقديم الكثير للإخوة في المناطق المحاذية.

كما طالب أركان بالإسراع في صرف الهيئة الإيطالية التي تأخر صرفها دون مبرر، واتخاذ قرار سياسي لبناني بإنهاء الحالة الأمنية والعسكرية وإلغاء نظام التصاريح وإنهاء حالة العزلة التي يعيشها